

تحليل تطور اتجاهات أسعار الصرف وأسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

Analysis of the evolution of trends in exchange rates and interest rates in the

Iraqi economy for the period (2004-2020)

<https://doi.org/10.29124/kjeas.1650.13>

أ.م.د. أنور محسن صكب⁽²⁾

جميلة سركي عبود⁽¹⁾

Mr. Dr. Anwar Mohsen Saqab

Jamila Sarki Abboud

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

كُلّ اقتصاد في العالم يتميز باعتماده سعر فائدة معين، وكذلك سعر صرف خاص به، بحسب إمكانياته ودرجة تطوره، لذلك فإنّ هذين المتغيرين هما أداة الربط ما بين قيمة السلع و الأصول و الأجور في الأسواق المحليّة ، ونظيرتها في الأسواق الخارجية وتنشأ من خلالها العديد من العلاقات الدولية، وأهمّها إمكانية توجه رؤوس الأموال وانتقالها إلى بلد دون آخر، إذّ لهذين المتغيرين (سعر الفائدة، سعر الصرف) دورهما المباشر في المعاملات الدولية. وبتفاعل سعر الفائدة وسعر الصرف تنتج لدينا علاقة اقتصادية ذات اثر مباشر في تدفق الاستثمارات الأجنبية ما بين الدول، لذا سيتمّ مناقشة هذه المفاهيم وعلاقتها بالاقتصاد الكلي وماهي ابرز العوامل المؤثرة فيها.

سعت الدراسة إلى بيان اثر هذين المتغيرين على الاقتصاد العراقي من خلال هدف البحث، يهدف البحث إلى وصف وتحليل مسارات أسعار الفائدة وأسعار الصرف خلال المدة (2004 - 2020) من أجل الوقوف على سلوكياتها خلال مدة البحث.

كانت ابرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي عدّ سعر الصرف مقياساً للقدرة التنافسية الدولية، والذي يمارس تأثيراً كبيراً في الاقتصاد المحلي، كما هو سعر الفائدة، إذّ أنّه يعكس المركز الاقتصادي بشكل عام، والتجاري بشكل خاص، لأنّه يمثل أداة الربط التي تتحدّد من خلاله الأسعار النسبية للسلع المحليّة أمام السلع الأجنبية. أيّ إنّ أداة الربط التي تتحدّد من خلاله القوة الشرائية للعملة المحليّة مقابل العملات الأجنبية الأخرى، إذّ تعد العملة المحليّة سلعة، والعملة الأجنبية السعر النقدي لها.

واختتم البحث بجملة من التوصيات كان أهمها لأجل تشجيع الاستثمار بدلا من توجه المستثمر العراقي إلى الاستثمار بالعملات الأجنبية وجوب العمل على تفعيل سعر الفائدة في العراق.

Abstract

Every economy in the world is characterized by its adoption of a specific interest rate, as well as its own exchange rate, according to its capabilities and degree of development. Therefore, these two variables are the tool for linking the value of goods, assets, and wages in the local markets, and their counterparts in foreign markets, and through them many relationships arise. International, the most important of which is the possibility of directing and transferring capital to one country and not another, as these two variables (interest rate, exchange rate) have a direct role in international transactions. Through the interaction of the interest rate and the exchange rate, we have an economic relationship that has a direct impact on the flow of foreign investments between countries. Therefore, these concepts and their relationship to the overall economy and what are the most prominent factors affecting them will be discussed

The study sought to demonstrate the impact of these two variables on the Iraqi economy through the research objective. The research aims to describe and analyze the paths of interest rates and exchange rates during the period (2004 - 2020) in order to determine their behavior during the research period

The most prominent conclusions reached by the research were that the exchange rate is considered a measure of international competitiveness, which exerts a major influence on the local economy, as does the interest rate, as it reflects the economic position in general, and commercial position in particular, because it represents the linking tool through which prices are determined. The relative proportion of local goods to foreign goods. That is, it is the linking tool through which the purchasing power of the local currency is determined against other foreign currencies, as the local currency is considered a commodity, and the foreign currency is its monetary price

The research concluded with a set of recommendations, the most important of which was in order to encourage investment instead of the Iraqi investor's tendency to invest in foreign currencies, work must be done to activate the interest rate in Iraq

المقدمة

يرجع السبب وراء اختيار موضوع البحث لأهميته على الاقتصاد العراقي ، إذ إنّ قضية نظام الصرف وسعر الفائدة من القضايا التي تلقى اهتماماً متزايداً من هذه البلدان عموماً والنفطية منها على وجه الخصوص بسبب الصعوبات التي يفرضها النظام النقدي الدولي الجديد، ولأن سعر الصرف يؤدي دوراً مهماً وتأثيراً في الاقتصاد المحلي، ويمثل المرتكز الذي تتحدد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الأجنبية، لذلك فإن أيّ تغيير يطرأ عليه سينعكس على مستوى الأسعار والتكاليف في البلد المعني. فضلاً عن أنّ لسعر الفائدة أهمية كبيرة في البناء الاقتصادي ويُعدّ من أهمّ المؤشرات التي تستعمل لتحليل حركة الاقتصاد الكلي، ويُعدّ كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية.

مشكلة البحث: تعاني أغلب الاقتصادات من ضعف دور أسعار الفائدة وأسعار الصرف في النشاط الاقتصادي ولاسيما عندما تكون أسعار الفائدة مقيدة إدارياً يكاد دورها أنّ يكون ضعيفاً وجاء البحث ليجيب عن التساؤل الآتي: هل لأسعار الفائدة وأسعار الصرف دور في النشاط الاقتصادي للعراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إنّ هناك دور كبير لأسعار الفائدة وأسعار الصرف في نشاط الاقتصاد العراقي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى وصف وتحليل مسارات أسعار الفائدة وأسعار الصرف خلال المدة (2004 - 2020) من أجل الوقوف على سلوكياتها خلال مدة البحث.

المبحث الاول

مفهوم وأهمية وأنواع أسعار الصرف

المطلب الاول

أولاً/ مفهوم سعر الصرف:

توجد في كلّ دولة من دول العالم عملة نقدية محلية تستعملها داخل حدودها وهذا بدوره سوف يسهل عملية التبادل السلعي داخليا ، فمثلاً العراق يستعمل الدينار لبيع وشراء السلع والخدمات، والولايات المتحدة تستعمل الدولار، وبريطانيا الجنيه الإسترليني، وهكذا نجد دول مختلفة تستعمل عملاتها الوطنية المختلفة⁽¹⁾.

إنّ قيام التجارة والتبادل والاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول أظهر الحاجة إلى عملة دولية أخرى غير العملة المحلية، وهذا يتطلب إيجاد علاقة مشتركة بين هاتين العملتين، ومن هنا فإنّ سعر الصرف الأجنبي (هو سعر عملة دولة ما إزاء عملة دولة أخرى)، وبعبارة أكثر تحديداً يمكن القول بأن سعر الصرف بالنسبة لعملة دولة ما هو (عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية أو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية)⁽¹⁾. وكذلك فإنّ سعر الصرف هو السعر الذي يتّمم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتّمم بموجبه تحويل العملة المحلية بالعملة الأجنبية⁽²⁾.

تلجأ الدولة إلى صرف عملاتها الدولية، وذلك لكي تدفع أقيام استيراداتها من السلع بالعملة الأخرى. ويتحدد سعر الصرف كسعر أية سلعة أخرى بتفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، ويتحدد الطلب على تلك العملة بالجانب المدين في ميزان المدفوعات، أي ان الاستيرادات تزيد من الطلب على العملة الأجنبية لذلك سوف تزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق الخارجية، أما الجانب الدائن فتتحدد من خلالها عرض العملة الأجنبية، فالصادرات تزيد من عرض العملة الوطنية في الخارج ويكون سعر الصرف الأجنبي غير مفهوم الصرف الأجنبي، إذ يحمل (الصرف الأجنبي) أكثر من معنى فمرة يقصد به النقد الأجنبي ومرة أخرى يقصد به عملية تبادل النقود الأجنبية، أي إما تبديل النقد الأجنبي بالنقد المحلي، أو تبادل العملة الأجنبية بعضها ببعض الآخر⁽²⁾.

وعرفه آخرون بأنه السعر الذي يوضح قيمة الوحدات النقدية المحلية محدّدة بالوحدات النقدية الأجنبية خلال مدة معينة⁽³⁾.

ثانياً أهمية سعر الصرف:

يُعدّ سعر الصرف من أهمّ الأسعار التي يكون لها أثراً كبيراً على المتغيرات الاقتصادية كافة، إذ يتمّ تقييم السلع والخدمات من خلاله، فبواسطته تتم معادلة الأصول المالية والنقدية والحقيقة جميعها فيما بين الدول، ولسعر الصرف دور مهم في الاقتصاد إذ يستعمل لتسهيل التجارة الخارجية وتطويرها وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولا شك أن هناك ترابطاً واضحاً وثيقاً بين سعر الصرف وميزان المدفوعات إذ إن العلاقات التجارية لأي بلد يتضمنها ميزان المدفوعات تستدعي الحاجة إلى استعمال أسعار الصرف لهذه العلاقات⁽⁴⁾.

وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال مجموعة من النقاط أهمها⁽⁴⁾:

- أ. استعمال سعر الصرف كمؤشر لقياس تنافسية البلد مع البلدان الأخرى إذ ان التنافسية ومستوى أسعار الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، فعند ارتفاع سعر الصرف الحقيقي تنخفض القدرة التنافسية الدولية للسلع المحلية وبالعكس.
- ب. تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي إذ يتحقق التوازن الداخلي عندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار والاجور، فضلاً عن تحقيق العمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيتحقق من خلال توازن ميزان المدفوعات.
- ت. ان تحقيق أي هدف للدولة يمكن تحقيقه عن طريق سعر الصرف وذلك باتباع سياسة نقدية ملائمة، ويكون ذلك عاملاً لتخفيض التضخم.

ثالثاً أنواع أسعار الصرف:

توجد أنواع عديدة من أسعار الصرف من أهمها :

- 1- **سعر الصرف الاسمي:** هو سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية أو بالعكس هو وحدات من العملة الأجنبية، أي السعر الذي يمثل سعر عملة بواسطة عملة أخرى، ويتحدد وفقاً لآلية العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وتطراً عليه تغيرات مختلفة فإذا كان هناك ارتفاع في سعر العملة المحلية فهذا يُعدّ تغييراً جيداً أي

تحسن، أما إذا كان هذا التغير هو تدهور فهذا يعني ارتفاع العملة الأجنبية أمام العملة المحلية، أي انخفاض قيمة العملة المحلية⁽⁵⁾.

2- سعر الصرف الحقيقي: يقصد به نسبة مستوى السعر العالمي للسلع في بلدين معينين، أي يمكن الحصول عليه من خلال الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الإسمي⁽⁶⁾.

3- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هذا النوع من أسعار الصرف يستعمل للتعبير عن المؤشر الذي يمكن ان يقاس به متوسط التغير في سعر صرف لعملة بلد ما بالنسبة لعملات بلدان أخرى خلال مدة معينة، وهذا يعني ان مؤشر سعر الصرف الفعلي قد يكون مساوياً لمتوسط أسعار صرف ثنائية عدة ، لذلك فإن سعر الصرف الفعلي يُعدّ مؤشراً على مدى تنافسية البلد مقابل البلدان الأخرى ولغرض تصحيح المعدل الاسمي لا بُدّ من أن يخضع هذا المعدل إلى إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، وهو ما يثُمّ التعبير عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويرمز له بالرمز (Ea)، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة الآتية⁽⁷⁾:

$$Ea = \sum_{i=1}^N [Ai / Eipi] \dots\dots\dots(2)$$

إذ إنّ:

Ai = حصة صادرات البلد (A) مقابل البلد (i) .

Ei = سعر الصرف الإسمي للبلد (i) بالنسبة للبلد (A) .

pi = المستوى العام للأسعار في البلد (i) .

4- سعر الصرف العاجل والآجل: ويطلق هذا النوع على سعر الصرف العاجل، والذي يثُمّ تطبيقه على عمليات بيع العملات الأجنبية وشرائها عندما يثُمّ التسليم في الحال، بمعنى الأسعار السائدة في أسواق العملات خلال مدة زمنية معينة، أي ان السعر الآني هو (عدد الوحدات من العملة الوطنية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية والتي يثُمّ تسليمها فوراً)⁽⁸⁾. وعلى العكس فإنّ سعر الصرف الاجل هو السعر الذي يثُمّ بواسطته عملية بيع وشراء العملات في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام العقد، ولكن يجب فيه تعيين السعر وكذلك تاريخ التسليم ومبلغ العملتين، وتلجأ الشركات العاملة في حقل التجارة الخارجية فضلاً عن المراجحين والمضاربين إلى مثل هذه الصفقات تجنباً لخسائر تذبذب أسعار الصرف (مخاطر أسعار الصرف) خلال مدة العقد وحتى اتمامها.

5- سعر الصرف التوازني: وهذا النوع من سعر الصرف يتحدد عندما يتقاطع منحني طلب السوق مع منحني عرض السوق الخاصين بالعملات الأجنبية⁽⁹⁾.

6- سعر الصرف التقاطعي: هذا النوع من أسعار الصرف الأجنبي يثُمّ بين عمليتين عن طريق أسعار الصرف ثنائية أخرى مثلاً إذا كان سعر الصرف العراقي والدولار الامريكي وسعر الصرف بين الدينار الاردني والدولار الاردني فإنه يمكن حساب سعر الصرف بين الدينار العراقي والدينار الأردني⁽¹⁰⁾.

7- **سعر الصرف المعدل:** وهو السعر الذي يرتبط بوضع ميزان المدفوعات إذ يكون ذا صلة بقيمة الصادرات والاستيرادات، ويمكن اعتماد الصيغة الآتية لاستخراجه ..

$$AER = F (1+MX / X) \dots(3)$$

إذ إن:

$AER =$ سعر الصرف المعدل .

$F =$ سعر الصادرات الجاري .

$M =$ قيمة الصادرات المحتسبة بالعملة المحلية.

$X =$ قيمة الاستيرادات المحتسبة بالعملة المحلية.

نستنتج من ذلك ان لسعر الصرف انواع عديدة تختلف حسب الأهمية والمتغيرات التي تحكمه.

المطلب الثاني

مفهوم واهميه وانواع سعر الفائدة

أولاً/ مفهوم سعر الفائدة:

توجد مفاهيم عدة لسعر الفائدة فهو يمثل مبلغ من المال ويُنمّ التعبير عنه كنسبة مئوية أو هو ما يحصل عليه المقرض لقاء اقراض أمواله وهنا قد يكون القرض شخصياً أو مصرفياً أو مؤسسة، ويمكن أيضاً أن يكون مفهوم سعر الفائدة هو الذي يقوم البنك المركزي بدفعه لإيداعات البنوك التجارية وحسب المدة الزمنية، كما إنه يستعمل سعر الفائدة بوصفه أداة من أدوات ضبط السياسة النقدية للبلاد والتي يقوم بها البنوك المركزي، فضلاً عن كونه أساس لتحديد الربح والذي يختلف باختلاف المدة الزمنية⁽¹¹⁾.

ويمثل سعر الفائدة عنصراً أساساً ومهماً في قيام المشروعات التي لا تمتلك حجم انفاق كاف لإقامتها وهي بذلك تلجأ إلى الاقتراض بسبب قلة مواردها المالية المتاحة، ويؤثر سعر الفائدة في الاستثمار الخاص لأنه يؤثر في حجم الانفاق وتوزيع الأرباح⁽¹²⁾.

ويؤدي سعر الفائدة دوراً متميزاً في عمليات البناء الاقتصادي وهو من أهم المؤشرات التي تبين تحليل حركة الاقتصاد الكلي واتجاه إذ يمثل أداة التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية الا إن ذلك يعتمد على درجة تطوّر البلد سواء أكان متقدماً أم نامياً، ويؤثر التغير في سعر الفائدة في الاستثمار وفي القرارات الاقتصادية لأي اقتصاد كان وفي أي دولة كانت، إلا أن ذلك يعتمد على مدى القوة الاقتصادية وفي القطاع الاقتصادي لأي اقتصاد كان وفي أي دولة كانت، ذلك يعتمد على مدى القوة الاقتصادية في القطاع الخاص ودوره في النشاط الاقتصادي وعلى مدى قوة اقتصاد السوق في ذلك البلد، وهو الذي سوف يحدد مدى فعالية سعر الفائدة في الاقتصاد وكثير ما يفترض في النظرية الاقتصادية إن سعر الفائدة يؤثر في قرارات الفرد المستهلك بتوزيع دخله بين الإنفاق الاستهلاكي الحاضر والادخار، لذا

فإنّ عدداً كبيراً من الدول تولي سعر الفائدة أهمية بالغة وذلك لتأثيره في المتغيرات الاقتصادية على مستوى لاقتصاد المحلي عن طريق تأثيره في سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية والميزان التجاري، وكذلك عن طريق تأثيره في الاستثمار المحلي والأجنبي إذ يُعدّ وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلد⁽¹³⁾، ويتميز اقتصاد كلّ دولة باستعمال سعر فائدة معين ألا إنّ هذا الأمر يعتمد على إمكانيته وتطوره، وإذ تقوم السلطة النقدية في البنك المركزي باستعمال إحدى أدواتها لتحقيق الأهداف التي ترغب في تحقيقها، ان سعر الفائدة يمثل المتغيرات الاقتصادية المهمة في عمل المؤسسات والأسواق المالية والتي يمكن بسببها ان تتدفق رؤوس الأموال بين اصحاب الادخار والاستثمار، كما وان سعر الفائدة يعتمد في تحقيق اهدافه على امكانية التطور في القطاع الخاص وعلى توسع الاستثمارات وهذا الامر يختلف فيما بين الدول المتقدمة اقتصادياً عنه في الدول المتخلفة والنامية أيضاً، وقد تطوّر سعر الفائدة عبر عقود من الزمن بحيث اختلف طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتناوله⁽¹⁴⁾.

ويمكن النظر إلى معدّل الفائدة كقيمة أو تكلفة أو عائد، انها قيمة لخصم التدفقات النقدية أو تكلفة اقتراض الأموال أو العائد من إقراض المال والاستهلاك المختلف، ويمكن التعبير عن معدّل الفائدة كنسبة مئوية من مستحقات الدفع أو كنسبة مئوية من معدّل الخصم، عادةً سنوياً هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة المعاصر والقيمة المخصومة من ذلك الوقت، بحيث تنخفض أسعار السندات عندما ترتفع أسعار الفائدة، يُعدّ مفهوم سعر الفائدة محل اهتمام منذ وقت مبكر من علم الاقتصاد، هناك نوعان من النظريات العامة لسعر الفائدة الاقتصادية والنقدية، تنظر النظريات الاقتصادية إلى سعر الفائدة كعائد للعائد الحقيقي على رأس المال الحقيقي، وتهتم بتحركات أسعار الفائدة طويلة الأجل. يتم تحديد سعر الفائدة الحقيقي من خلال عرض التوازن العام والطلب على رأس المال⁽¹⁵⁾.

ثانياً/ أهمية سعر الفائدة:

في اقتصادات السوق تمارس أسعار الفائدة تأثيراً واسعاً على القرارات الاقتصادية والأداء وتؤثر على الرغبة في الادخار من ناحية أخرى فهي تؤثر على الطلب على الأموال المقترضة جنباً إلى جنب مع أسعار الفائدة الأجنبية والتغيرات المتوقعة في سعر الصرف ومعدّل التضخم المتوقع وتحديد توزيع المدخرات المتراكمة بين الأصول المالية المحلية والأجنبية⁽¹⁶⁾.

يشغل سعر الفائدة دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي ويُعدّ من أهم المؤشرات التي تستعمل لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة

- 1- **أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد:** يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد ولاسيما الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي، ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعاً لأفراد آخرين وتحديداً أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالاعتماد على الادخار المالي.
- 2- **أهمية سعر الفائدة على المستوى العام:** يسهم سعر الفائدة بالتأثير في القطاع الاقتصادي بشكل كامل من خلال تحقيق الأمور الآتية، السعي إلى استقطاب الادخار من الاقتصادي الوحدات المالية الفائضة بهدف ادخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي، ضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة، الاهتمام بالتأثير في كلّ من حجم الاستثمار والادخار لأنهما من الأدوات المهمة في السياسة النقدية، السعي إلى التأثير في التدفقات المالية الدولية

حيث يُشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إلى انتقال المال لها والعكس صحيح، الاهتمام بتوجيه اقتصاد الدولة بناء على السياسة المخططة له ووفقا للحالة الاقتصادية السائدة⁽¹⁷⁾.

وأيضاً هناك عوامل أخرى مثل التوجه الديني تؤثر على أسعار الفائدة في البلدان الإسلامية ويتعارض استعمال الرسوم الثابتة على الأموال المقترضة مع المعتقدات الدينية الراسخة وفي بعض البلدان يُنمّ إنشاء شكال من الوساطة المالية القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر بين المقرضين والمقترضين.

في اغلب البلدان النامية يُنمّ تحديد سعر معدلات الفائدة ذات الأهمية النسبية إدارياً، وتكون عادةً من خلال قيود مفروضة قانونياً على معدلات الاقتراض والودائع وفي كثير من الأحيان تمارس السيطرة الرسمية ببساطة من خلال ملكية الدولة لبعض أو البنوك الرئيسية كلها.

إنّ أحد أسباب التحكم في الأسعار في هذه البلدان هو القلق بشأن التأثيرات على أسعار الفائدة وذلك بسبب هيمنة مصارف قليلة على الأسواق المالية أو قد يكون الآخر هو تعويض تأثيرات التشوهات الأخرى على الاستثمار والإنتاج والأسعار ومعاملات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية في بعض البلدان النامية ولاسيما في أمريكا اللاتينية وآسيا⁽¹⁸⁾.

ثالثاً/ انواع سعر الفائدة

تعرف تكلفة اقتراض الأموال بالفائدة لذلك عندما تحصل على قرض، فإنّ الأموال التي تسدها فضلاً عن ذلك المبلغ الأولي هي الفائدة، وعندما تقوم بإيداع الأموال في احد البنوك فإنّ المبلغ الذي يدفعه البنك لك للاحتفاظ بالمال في هذا الحساب ايضاً بالفائدة، هذا لان البنك يقترض الأموال منك فعلياً ويُنمّ تحديد معدّل الفائدة عادةً كنسبة مئوية من المبلغ الاصيلي.

1- الفائدة البسيطة (المعروفة ايضاً باسم الفائدة الاسمية):

الفائدة البسيطة هي الفائدة على أساس القرض الاصيلي أو مبلغ التوفير.

2- الفائدة المركبة: الفائدة المركبة اكثر تعقيداً، بدلاً من اضافة نسبة مئوية من المبلغ الأولي بشكل مستمر إلى المبلغ النهائي، يُنمّ تطبيق النسبة المئوية على المبلغ الاحداث⁽¹⁹⁾.

3- اقتراض المال: عند اقتراض المال ببطاقة ائتمان أو قرض أو رهن عقاري، هناك نوعان من أسعار الفائدة. معدّل فائدة ثابت وسعر فائدة متغير.

4- فائدة بسعر ثابت: يوفر معدّل الفائدة الثابت للمقترضين نسبة فائدة ثابتة للسداد خلال مدّة القرض المتفق عليها، يساعد هذا المقترضين على حساب اقساط السداد لان السعر الثابت لا يتأثر بزيادات السوق، ومع ذلك لن تنخفض عمليات السداد ايضاً في حالة انخفاض سعر السوق. يساعد المعدّل الثابت في التخلص من مخاطر عدم القدرة على سداد مدفوعات شهرية اعلى غير متوقعة، لكنه يزيل ايضاً امكانية الاستفادة من الدفعات الشهرية المنخفضة في حالة انخفاض سعر السوق⁽²⁰⁾.

5- معدل متغير: يسمح معدل الفائدة المتغير للفائدة المقرض بزيادة أو خفض سعر الفائدة في أي نقطة خلال اتفاقية الائتمان، عادة ولكن ليس دائماً نتيجة للتقلبات في سعر السوق الاساس. يخاطر المقترض بسعر متغير ان يكون اقل قدرة على تحمل اقساط السداد إذا ارتفعت أسعار الفائدة ولكنه قادر على الاستفادة من مدفوعات ميسورة التكلفة إذا انخفضت الأسعار⁽²¹⁾.

المبحث الثاني:

تحليل تطوّر اتجاهات أسعار الصرف وأسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة

(2004-2020)

المطلب الأول

تحليل اتجاهات أسعار الصرف في الاقتصاد العراقي

يرى الذين يقترحون تخفيض قيمة الدينار العراقي إشكالية المغالاة في قيمة الدينار العراقي وان الدينار العراقي مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية، وذلك لأنهم يرون أن قوة العملة تأتي من قوة الاقتصاد وليس العكس، فضلاً عن أن سعر الصرف المغالى به لم يتمكن من كبح التضخم في الاقتصاد العراقي، لأن الأخير متأث من ارتفاع الكلف وسوء بيئة الإنتاج، أن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عند المستوى الحالي يعكس استقرار الأسعار بهدف خلق بيئة مناسبة من أجل تحقيق الاستثمار وكذلك تحقيق النمو الاقتصادي⁽²²⁾.

إنّ تعويم صرف الدينار العراقي الذي اعتمده البنك المركزي بدءاً من عام (2004) بشكّل مدار من خلال نافذة العملة الأجنبية، بدأ يبتعد بالاقتصاد العراقي عن الصدمات النقدية التي كان يتعرض لها خلال سنوات العقوبات الاقتصادية جراء الاهتزازات التي حدثت في سوق النقد، ولكن في الوقت الحالي فإنّ معظم الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي هي صدمات حقيقية تأتي من أسواق السلع والخدمات، إذ إنّ الدفاع عن سعر الصرف للدينار العراقي من قبل البنك المركزي العراقي من خلال دخوله بائعاً و مشترياً هو من أجل تقليل التذبذب في سعر الصرف، وفي أواخر عام(2003) أقام البنك المركزي العراقي سوقاً رسمية مركزية للصرف الأجنبي على وفق آلية السوق، وبهذا قامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر الصرف المعوّم المدار وهو تدخل البنك المركزي لغرض استقرار سعر الصرف وهو يقترب من سعر الصرف الثابت، ولكن في ظل مراقبة البنك المركزي وأشرافه ومن خلال بوابة نافذة العملة التي نجحت في توحيد معدلات الصرف للدينار العراقي واصبح يمثل المجال الحيوي والمناسب في تمرير إشارة سعر الصرف التي ترغب السياسة النقدية في اعتمادها مثبتاً اسماً لتوقعات الجمهور التضخمية وبهذا قد وضع أسلوب نافذة العملة نسبياً النهاية لانحراف الإشارات السعرية وتقلبها التي كانت تؤدي إلى إضعاف النشاط الاستثماري الحقيقي والمالي⁽²³⁾.

ويوضح الجدول (1) أن التباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي أخذ يتلاشى تدريجياً ويلاحظ أنّ الفارق أصبح طفيفاً بين السعرين، و شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً كبيراً خلال المدة (2004- 2020) إذ بلغ سعر الصرف الرسمي (1453) ديناراً عام 2004، ثم ارتفع ليصل إلى 1193 ديناراً عام 2008 مقارنة مع عام 2007 وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.05) في حين بلغ سعر الصرف في السوق الموازي ما مقداره (1453) ديناراً

عام 2004 وارتفع ليصل إلى (1203) دينار عام 2008 مقارنة مع عام 2007 وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.05) لعام، 2008 ولم يكن هناك تباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي لعام 2004 فيما بلغ التباين بين سعر الصرف الرسمي والموازي ما مقداره (74) ديناراً عام، وبلغ سعر الصرف الرسمي (1170) ديناراً عام 2009 وهو قريب جداً من سعره عام 2010 وهذا الاستقرار يرجع إلى دور البنك المركزي العراقي في دعم الدينار العراقي من خلال نافذة العملة وقد بقي سعر صرف الدولار مقابل الدولار محافظاً على مستواه لعام، 2011 وارتفع سعر الصرف الرسمي ليصل إلى (1166) ديناراً وبمعدل نمو سنوي بلغ (-0.3) إما سعر الصرف الموازي فقد بلغ (1233) ديناراً وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.1) لعام 2012 فيما بلغ مقدار التباين بين السعيرين ليصل إلى (67) ديناراً للعام نفسه.

الجدول (1)

سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي وسعر الفائدة على الودائع للمدة
(2020-2004)

الأعوام	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي	سعر الفائدة على الودائع النصف سنوي	معدل التغير	سعر الفائدة على الودائع السنوي	معدل التضخم
2004	1453	—	1454	—	7.1	—	8.00	8.95
2005	1469	0.83	1473	1.31	6.56	1.31	7.13	22.97
2006	1467	0.14	1467	-0.41	6.62	-0.41	7.72	29.24
2007	1255	-14.46	1266	-14.29	10.43	-14.29	11.30	13.07
2008	1193	-4.94	1206	-4.74	10.54	-4.74	11.88	10.66
2009	1170	-1.93	1183	-1.91	7.82	-1.91	8.83	17.87
2010	1170	0	1187	0.34	6.06	0.34	7.09	2.88
2011	1170	0	1199	1.01	5.91	1.01	6.84	3.81
2012	1166	-0.34	1234	2.92	5.87	2.92	6.78	6.09
2013	1188	0	1233	-0.08	5.75	-0.08	6.61	0.88

2.24	6.00	-10.26	5.16	-1.22	1218	-1.88	1190	2014
-0.39	5.76	-5.81	4.86	2.71	1251	0.16	1190	2015
-2.56	5.65	-1.65	4.78	2.40	1281	0	1190	2016
2.18	5.53	-6.69	4.46	-1.95	1256	0	1190	2017
0.67	5.29	-3.36	4.31	-3.98	1206	0	1190	2018
0.1	5.15	-3.71	4.15	-0.33	1202	0	1190	2019
0.2	4.83	-3.13	4.02	2.41	1231	0	1190	2020

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، سنوات متفرقة .

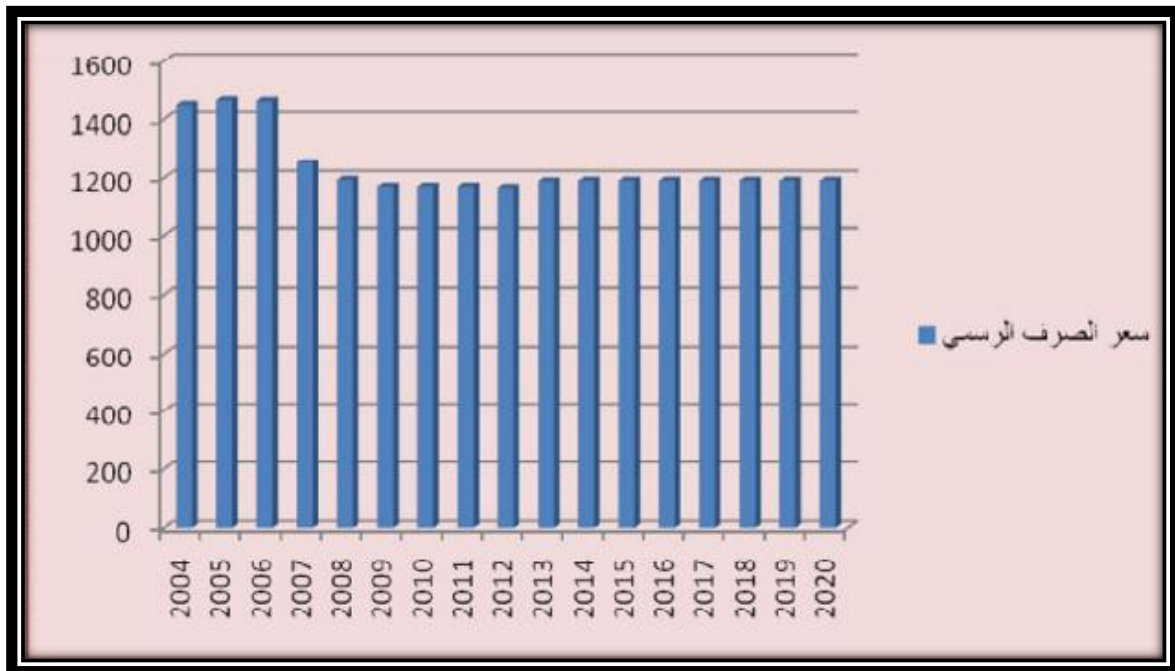
أما الأعوام (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020). فقد حافظ سعر الصرف للدينار العراقي على استقراره مقابل الدولار الأمريكي بسعر (1190) ديناراً لكل دولار إذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي في هذا العام في السوق الموازي (1275) ديناراً لكل دولار أمريكي ويعزا ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب المضاربة الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق الموازي والتي بلغت ما مقداره (85) ديناراً لعام 2020 ، نتيجة المزايدات التي أسهمت بشكل كبير في تحقيق التوازن بين عرض العملة العراقية وعرض العملة الأجنبية (الدولار) ومن ثم رفع قيمة الدينار العراقي كهدف وسيط للسياسة النقدية في سيطرتها على التقلبات السعرية، وان هذا التحسن في سعر صرف الدينار العراقي قد تحقق نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل لعل أهمها نمو حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي والتي كان لها دور فعال في توسع قدرة البنك المركزي التدخلية في سوق الصرف والتي أصبح الاستمرار بها لازماً على البنك المركزي إذا ما أراد تعقيم فائض السيولة النقدية والسيطرة على الانحرافات السعرية والتي قد تسببها زيادة حجم النفقات الحكومية التي تقود إلى تضخم مستمر وقد بلغ حجم الاحتياطيات الأجنبية ما مقداره (79.918) مليار دينار عام 2019 وانخفض ليصل إلى (78.293) مليار دينار عام 2020 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-2.03%) مقارنة مع عام 2019 وسبب هذا الانخفاض في قيمة الاحتياطيات الأجنبية هو بسبب انخفاض العوائد النفطية بشكل أدى إلى انخفاض قيمة الاستثمارات في البنوك الأجنبية⁽²⁴⁾.

أما على صعيد تثبيت سعر الصرف الرسمي فقد حافظ على (1190) دينار للدولار لغاية تاريخ 2020/12/17، إذ اتخذ قرار من السلطة النقدية المتمثل بدائرة العمليات المالية المرقم 244/1/6 في 2020/12/20 بتغيير سعر الصرف الرسمي إلى (1460) نتيجة رفع سعر الصرف المباع من قبل وزارة المالية إلى 1450 دينار للدولار الواحد، مما أحدث أرباك في السوق الموازي خلال شهر كانون الأول، و يلاحظ بلوغ سعر الصرف الرسمي أعلى مما هو متداول في السوق الموازي الذي بلغ (1234) دينار للدولار الواحد، وذلك لانتشار الشائعات بالعدول عن القرار واحجام المتعاملين على الشراء من النافذة واللجوء إلى السوق الموازي في تلبية الحاجة للدولار الأمريكي، وهذا التغيير أحدث ارتفاعاً في المعدل السنوي للتضخم الذي وصل إلى (0.6%) وذلك لارتباط السلع الاستهلاكية بالاستيرادات المقومة بالدولار⁽²⁵⁾.

ويوضح الشكل (1) الآتي الارتفاع الذي حصل في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة (2004-2008) وتم استقراره النسبي خلال المدة (2009-2020) من خلال الإجراءات والسياسات التي اتبعتها البنك المركزي باستهداف سعر صرف الدينار العراقي واستقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم.

الشكل (1)

معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004 – 2020)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ويلاحظ أنّ استجابة مستوى الاستثمار للتغيرات في سعر الصرف تعتمد بصورة رئيسة على هيكل الإنتاج في الاقتصاد، إذ أن الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة ذات المراحل المتقدمة من التنويع الاقتصادي يزداد عندما ينخفض سعر صرف العملة المحلية، على العكس في بعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الذين يعانون من ضعف التنويع الاقتصادي، فإنّ تحفيز الاستثمار يتمّ عندما يرتفع سعر صرف العملة المحلية لأن ذلك يسهل إمكانية استيراد المعدات الرأسمالية من قبل الوحدات الإنتاجية، كما يلاحظ بأن العراق الذي يُعدّ هيكله الاقتصادي مشوه يعتمد على تصدير النفط فقط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واستيراده للسلع الرأسمالية التي يحتاجها بشكل كبير فإنّ قوة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) يخفض كلفة الاستثمار أي ان سعر الصرف المدار يصب في مصلحة المستثمرين.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسن قيمة الدينار العراقي هو قيام البنك المركزي بتنظيم سوق علني من خلال نافذة العملة للمحافظة على استقرار سعر الصرف وبما يحقق التوازن بين عوامل العرض والطلب على (الدولار) الأمر الذي انعكس إجمالاً في ارتفاع سعر الصرف ليصل إلى (1453) عام (2004) مقارنة بالحقبة الماضية، أمام هذه

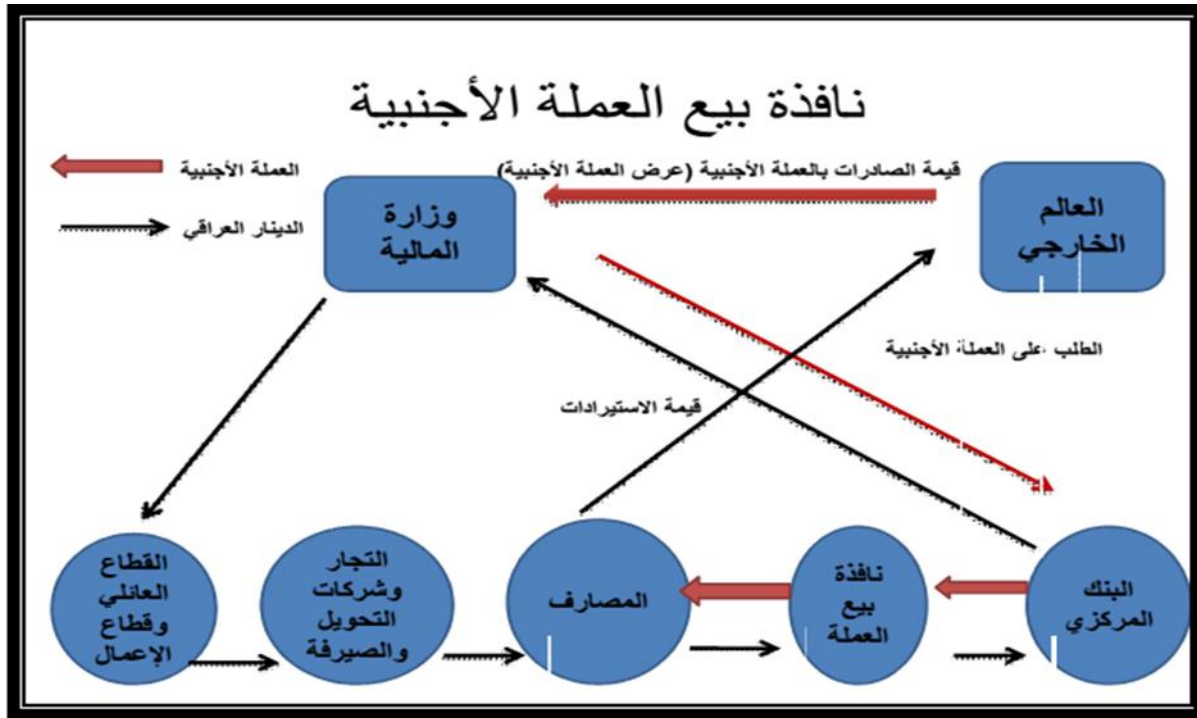
العوامل التي ساعدت على تحسين قيمة الدينار العراقي إلا إنه ما يزال يعاني ويواجه الكثير من التحديات في الظروف الحالية و في مقدمتها توقف النشاط الاقتصادي وتعطيل معظم مؤسسات الدولة الإنتاجية وضعف إسهام القطاع الخاص أيضا وتأثر احتياطات العراق النقدية في صندوق تنمية العراق بخفض قيمة الدولار الأمريكي.

لقد تبنى البنك المركزي المحافظة على استقرار سعر الصرف واستعمال سعر الصرف مثنياً اسمياً لتحقيق فاعلية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي اعتماداً كبيراً على سد طلبه المحلي من العالم الخارجي في حين أن السلعة المصدرة الوحيدة هي النفط التي يتحدد سعرها عالمياً ولا يوجد أي تأثير لرفع أو خفض سعر الصرف في زيادتها أو نقصانها، ونعتقد أن سياسة سعر الصرف المدار في حالة الاقتصاد العراقي هي السياسة الملائمة إذ أن الدولة تسيطر على جانب العرض من العملة الأجنبية وذلك لأن المصدر الأساسي لهذه العملة يأتي من مورد ريعي تملكه الدولة ومن ثم فهي المحتكر لجانب العرض في سوق الصرف الأجنبي وفي حالة عدم تلبية الطلب على الصرف الأجنبي من خلال بيعها للعملة الأجنبية الدولار الأمريكي فإن الاقتصاد العراقي في هذه الحالة سوف يعيش نمطاً مشابهاً لحال العقوبات الاقتصادية. وعليه فإن الدولة تصبح ملزمة في عملية بيع العملة الأجنبية لطالبيها ضمن ضوابط محددة تنظم ذلك وان نافذة العملة هي أسلوب جيد لهذه الحالة ما لم تعثرها حالات الفساد التي تنهش في كل جانب من جوانب الاقتصاد العراقي ولا نجد إي مبرر في ذلك لأصحاب الدعوات بأن على الدولة أن لا تتبع الدولار لطالبيه لان ذلك يعني توقف الاستيراد من العالم الخارجي الذي يعتمد عليه اقتصاد الدولة في تلبية اغلب الاحتياجات للقطاعات الاقتصادية ولأفراد المجتمع.

ويوضح الشكل (2) حركة العملة الاجنبية المتحققة نتيجة عملية التصدير والاستيراد ودور سعر الصرف في حصيلة الدولة من هذه العملة.

الشكل (2)

نافذة بيع العملة في الاقتصاد العراقي



المصدر: من عمل الباحثة.

وقد تم اعتماد نافذة بيع العملة كمصدر الوحيد في عرض العملة الأجنبية، بسبب غياب القاعدة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد العراقي التي تورد الدولار للجهاز المصرفي، فضلاً عن ضعف منظومة الجباية المالية من الرسوم الجمركية والضرائب، يُتمّ أيداع قيمة المبادلات النفطية في حساب وزارة المالية المفتوح لدى الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فتعرض العملة الأجنبية من قبل وزارة المالية على النافذة، والتي تمثل المبادلات النفطية بالدولار مع العالم الخارجي لتغطية النفقات الحكومية من (نفقات جارية، ونفقات استثمارية) من أجل تسديد التزامات الحكومة التي تسدد بالدينار العراقي، وهذا العرض من النقد الأجنبي مرهون بكميات مبيعات النفط وأسعارها في الأسواق العالمية، فتتم مبادلة الدينار العراقي بالدولار المعروف من قبل وزارة المالية بالسعر المحدد من قبل الأخير، وتعد مشتريات المصارف والشركات الصرافة المستوفية للشروط من نافذة بيع العملة (طلب) على العملة الأجنبية المتمثلة بالدولار، ويُتمّ بيع الدولار بعد إضافة هامش العمولة فيتمثل بسعر بيع الرسمي للنافذة، وهذا الطلب يتأثر بمجموعة من العوامل منها العوامل السوقية، والإشاعات، والأحداث الأمنية، فيزداد الطلب تارة وينخفض تارة أخرى، وتعمل السلطة النقدية في الحفاظ على وتيرة معينة من استقرار الطلب على العملة الأجنبية، لدعم استقرار سعر الصرف في السوق الموازي وأن كان على حساب الاحتياطيات الأجنبية، وبالمقابل استقرار مستوى الأسعار والتوقعات التضخمية، وما بين العرض والطلب تحدد الفجوة بينهما وما لها من تأثير على مستوى الاحتياطيات الأجنبية، ويستعمل البنك المركزي العراقي الاحتياطيات الأجنبية كإحدى استعمالاتها، هي للدفاع عن سعر صرف الدينار إزاء الدولار الأمريكي، وهذا ما التمس قبل عام 2003 خلال مدة التسعينات من انهيار سعر الصرف نتيجة استنزاف الاحتياطيات الأجنبية بشكل كبير، إذ ينتقل تأثير الاحتياطيات الأجنبية بشكل مباشر إلى سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة، وتسهم الاحتياطيات في دعم استقرار سعر الصرف ومن ثم المحافظة على المستوى العام للأسعار، ويكون بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة، وبشكل

غير مباشر على السلع المنتجة محلياً لأن مدخلاتها مستوردة، والتناغم مع حاجة السوق دون تعرض سعر الصرف الموازي إلى صدمة، ينتج عنها ارتفاع سعر الصرف الموازي مع اتساع الفجوة مع سعر صرف المثبت الإسمي.

المطلب الثاني

تحليل سعر الفائدة على الودائع في العراق للمدة (2004-2020)

يُعدّ سعر الفائدة احد أهمّ الادوات والوسائل التي تستعملها السلطات النقدية في أي بلد لتحقيق اهدافها الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وهو إحدى الأدوات التي من الممكن أن تستعملها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها النقدية التي ترغب بها وحسب الوضع الاقتصادي الراهن في أي اقتصاد، لذلك يمكن من خلال هذا المؤشر يُمكن التعرف على أثر سعر الفائدة على الودائع.

يتبين من خلال الجدول رقم(1) اتجاه أسعار الفائدة على الودائع انها تتحرك مع اتجاه سعر البنك او سعر السياسة النقدية، فالارتفاع المتصاعد الذي حصل في سعر البنك من عام 2004 إلى عام 2007 إذ بدأ بسعر (6%) ليتصاعد إلى (20%)⁽²⁶⁾. يقابل ذلك ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع فقد بلغت أسعار الفائدة على الودائع عام 2007 بمقدار (10.43) بعد ان كانت عام 2005 تبلغ(6.56). والسبب في رفع سعر الفائدة هو وسيلة لتقليل السيولة من خلال تأثيره على المعروض النقدي إذ يتجه التضخم إلى الانخفاض كما ان رفع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض للاستثمارات. وبعد عام 2008 ولغاية نهاية مده الدراسة عام 2020 انخفض سعر الفائدة على الودائع إذ بلغ سعر الفائدة في عام 2018 بنحو (4.31) بعد ان كانت عام 2008 لتبلغ (10.54) ويشير ذلك اعتماد البنك المركزي العراقي سياسة توسعية لمعالجه حاله الركود السائدة بواورها عام 2009، وهذا الانخفاض في أسعار الفائدة على الودائع يعمل على زيادة الاستثمارات سبب انخفاض كلف الحصول على القروض من البنوك المحلية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. يُعدّ سعر الصرف مقياساً للقدرة التنافسية الدولية، والذي يمارس تأثيراً كبيراً في الاقتصاد المحلي، كما هو سعر الفائدة ، إذ يعكس المركز الاقتصادي بشكل عام ، والتجاري بشكل خاص، لأنه يمثل أداة الربط التي تتحدّد من خلاله الأسعار النسبية للسلع المحليّة أمام السلع الأجنبية. أي إنّ أداة الربط التي تتحدّد من خلاله القوة الشرائية للعملة المحليّة مقابل العملات الأجنبية الأخرى، إذ تعدّ العملة المحليّة سلعة، والعملة الأجنبية السعر النقدي لها.
2. يعمل سعر الصرف على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال العلاقات المتبادلة ما بين العملات المختلفة، إذ إنّهُ يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين. و يمثل سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، لذلك تعدّ أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم من خلاله يُتمّ معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.

3. يُعدّ سعر الفائدة احد أهمّ المتغيرات الاقتصادية المؤثرة والتي تمتلك دورا رئيسا في تحريك النشاط الاقتصادي وتمارس التقلبات التي تحدث في سعر الفائدة تأثيرا مهما في تدفق الاستثمارات من اقتصاد إلى اخر وذلك لسعي المستثمرين دائما إلى البحث عن ربح اعلى.
4. وجد ان هناك علاقة وطيدة ما بين كُل من سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي من جهة وسوق الاوراق المالية من جهة اخرى إذ يوازن المستثمر ما بين سعري الصرف والفائدة والأرباح التي يرغب الحصول عليها .
5. عانى الاقتصاد العراقي من الكبح المالي حتى بداية القرن الحالي، إذ أتسم هيكل أسعار الفائدة المحليّة بالجمود السائد وعدم الأخذ بالحسبان الارتفاع المستمر بالمستوى العام للأسعار في تلك السنوات، ما جعل دور الجهاز المصرفي عقيماً في جذب المدخرات المحليّة ثم توجيهها نحو مجالات الاستثمار، إذ يبرز الأثر السلبي لأسعار الفائدة الثابتة عندما يرتفع المستوى العام للأسعار وتبقى أسعار الفائدة ثابتة، أي أن ذلك يجعل من أسعار الفائدة الحقيقية سالبة.

التوصيات

1. من أجل تشجيع الاستثمار بدلا من توجه المستثمر العراقي من الاستثمار بالعملات الأجنبية يجب العمل على تفعيل سعر الفائدة في العراق.
2. من اجل تحسين سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازية يجب وضع استراتيجية محدّدة تدريجياً وخلال مدّة تضمن عدم تأثر الاقتصاد العراقي سلبياً، أي المحافظة على نمو الاقتصاد واستقراره.
3. المراقبة المستمرة لتحركات سعر الصرف الحقيقي لأنّه يعكس قيم العملة بصورة اوضح من بقية الأسعار.
4. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات بنيوية ولمعالجة هذه الاختلالات لابد من تفعيل دور السياسات الاقتصادية الكليّة إلى جانب السياسة النقدية من اجل إجراء إصلاحات اقتصادية لجوانب الاقتصاد العراقي كافة.
5. الحفاظ على قيمة واقعية للعملة تقترب من قيمتها التوازنية وتجنب المغالاة فيها.

الحواشي

- (1) السيد محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسواق المالية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2012، ص244.
- (2) سيد عيسى، أسواق وأسعار صرف عملات النقد الاجنبي، انتراكو للطباعة، القاهرة، 1984، ص77.
- (3) عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصادات الدولية، جامعة الاسكندرية، 1987، ط 2، ص112.
- (4) سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية واللبنانية، القاهرة، 1989، ص131.
- (5) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الفكر، عمّان، ط1، 2011، ص28.
- (6) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، نفس المصدر، ص27-28 .
- (7) أمين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2003، ص 25-26.

- (8) بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، بيروت، دار المنهل اللبناني للنشر، ط1، 2009، ص146.
- (9) عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، 2011، ص127.
- (10) جوزيف دانيالز، وديفيد فانهوز (2010)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب: د. محمود حسن حسني، مراجعة: د. يونس فرح عبدالعال، الرياض، دار المريخ للنشر، ص65.
- (11) علي توفيق الصادق، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، أبو ظبي، 2007، ص16.
- (12) علي توفيق الصادق، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره ص16.
- (13) Ahmad, M. 1994. "The Effects of Government Budget Deficits on Interest Rates: A Case Study of a Small Open Economy." *Economia International* p 1–6.
- (14) Baillie, R. T. 1989. "Tests of Rational Expectations and Market Efficiency." *Econometric Reviews*, p. 151–86..
- (15) Baillie, R., C. Chung, and M. Tieslau. 1996. "Analyzing Inflation by the Fractionally Integrated ARFIMAGARCH Model." *Journal of Applied Econometrics*, p.23–40..
- (16) حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، القاهرة، 1998، ص64.
- (17) حمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 2001، ص36.
- (18) صندوق النقد العربي، (2001)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، أبو ظبي، ص123.
- (19) خالد عبد الرحمن البسام، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم، مصدر سبق ذكره، ص48.
- (20) أحمد محي الدين، أسواق الأوراق المالية وأثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، ط1، السعودية، 1995، ص39.
- (21) أرشد فؤاد التميمي، وسلام أسامة، الاستثمار بالأوراق المالية (تحليل وإدارة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص65.
- (22) محمود محمد داغر، أضواء على تخفيض قيمة الدينار العراقي، شبكة الاقتصاديون العراقيون، أوراق في السياسة النقدية 2019، ص9.
- (23) سنان محمد رضى الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة عمل مقدمة الى امانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، صندوق العربي- ابو ظبي، 2007، ص20.
- (24) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، ص20.
- (25) مهند يحيى خضر، وفاء عبد الأمير حسن، دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر صرف الدينار وانعكاسه على التضخم، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد(17)، العدد(60)، 2022، ص101.
- (26) فلاح حسن ثويني، تأثيرات التوجيهات الحكومية والنقدية للبنك المركزي العراقي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد39، كانون الثاني، 2018، ص20.
- (29) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر عمان، 2001، ص 203.